

Distr.: General
17 February 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والأربعون
1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

رومانيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

1- أعد هذا التقرير وفقاً للتوجيهات التي يتضمنها قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/DEC/17/119. ويركز على تطوّر حالة حقوق الإنسان في رومانيا منذ تقديم التقارير الطوعية لمنتصف المدة⁽¹⁾ وعلى التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018.

2- وقدمت مؤسسات رومانية⁽²⁾ شتى المعلومات التي اختارها وجمعها خبراء وزارة الخارجية، أهمهم: ممثل الحكومة الخاص المعني بتعزيز سياسات الذاكرة ومكافحة معاداة السامية وكرهية الأجانب، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والتضامن الاجتماعي، ووزارة التعليم، ووزارة الثقافة، ووزارة التنمية والأشغال العامة والإدارة، ووزارة الاستثمارات والمشاريع الأوروبية، والمعهد الوطني للقضاء، والمجلس الأعلى للقضاء، ومكتب المدعي العام الملحق بالمحكمة العليا للنقض والعدل، وأمانة الدولة للشؤون الدينية، وإدارة العلاقات بين الإثنيات، والمجلس الوطني للمواد السمعية البصرية، والوكالة الوطنية للروما، والبرلمان الوطني (من خلال لجنة حقوق الإنسان واللجنة القانونية في مجلسي البرلمان)، والهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل والتبني، والوكالة الوطنية لتكافؤ الفرص. وقدم المعهد الروماني لحقوق الإنسان وأمين المظالم والمجلس الوطني لمكافحة التمييز إسهامات هامة⁽³⁾. ونُشر التقرير، فور الانتهاء منه، على موقع وزارة الخارجية.

ثانياً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

3- نظراً إلى أن تنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد خلال الدورة السابقة يمكن أن يشمل أيضاً معلومات عن اعتماد الأطر المعيارية والتعديلات، ووضع تدابير السياسة العامة، والممارسة الإدارية، والسوابق القضائية المحلية، إضافة إلى التحديات المقبلة، فإن هذا التقرير سيتناولها بطريقة متكاملة.

ألف- قبول المعايير الدولية والتعاون مع هيئات المعاهدات

4- صدقت رومانيا تقريباً على جميع المعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان، وهي توسع باستمرار نطاق التزاماتها التقليدية، كما يشهد على ذلك التصديق مؤخراً على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما.

5- ولا تزال السلطات الرومانية في مرحلة تشاور بين المؤسسات من عملية التصديق على اتفاقات كمبالا بشأن جرائم العدوان، إضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويضاف إلى ذلك أن التقييم المتعلق بقبول اختصاص هيئات المعاهدات المعنية بموجب المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب لا يزال هو الآخر في مرحلته الأولى.

6- وليس لدى رومانيا أي تقرير متأخر تقدّمه رغم تأخر بعض التقارير.

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

7- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، دخلت قوانين العدالة الجديدة (الثلاثة) -بشأن النظام الأساسي للمدعين العامين والقضاة، والتنظيم القضائي، وبشأن المجلس الأعلى للهيئة القضائية- حيز التنفيذ. وفي عملية الصياغة، أخذت في الاعتبار توصيات آلية التعاون والتحقق، والنتائج المتعلقة بسيادة القانون، وقرارات محكمة العدل الأوروبية، وآراء لجنة البندقية، وكذلك المقترحات الواردة من السلطة القضائية، بما فيها المجلس الأعلى للهيئة القضائية، ورابطات القضاة، وأحاد القضاة. وجاء في أحدث رأي للجنة البندقية، الذي نشر في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أن القوانين تبدو في الاتجاه الصحيح عموماً. ونظرت المحكمة الدستورية في مشاريع القوانين، قبل دخولها حيز النفاذ، ورفضت جميع الانتقادات المقدمة.

8- وُقِّمت تقييماً دقيقاً الأحكام المتعلقة بالقبول في سلك القضاء، وترقية القضاة، ومسؤولية القضاة المدنية والتأديبية، وتنظيم التفتيش القضائي وعمله، وإجراءات تعيين المدعين العامين رفيعي المستوى، من أجل امتثال مبدأ استقلال القضاء امتثالاً تاماً.

9- ولمعالجة مسألة عدم دستورية أحكام عدة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، أنشئ فريق عامل مشترك بين المؤسسات، بمشاركة كبيرة من ممثلي السلطة القضائية. ونتيجة لذلك، في 27 تموز/يوليه 2021 و2 أيلول/سبتمبر 2021 على التوالي، عُرض للنقاش العام مشروعاً قانونين بشأن تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية واستكمالهما - وكذلك القوانين المعيارية الأخرى. ونُشرت النسخة المحدثة من المسودات على موقع وزارة العدل الشبكي في 2 حزيران/يونيه 2022.

10- وأصدر المجلس الأعلى للهيئة القضائية رأياً إيجابياً بشأن مشاريع القوانين. وسترسل مشاريع القوانين النهائية قريباً جداً إلى الحكومة للموافقة عليها ثم إلى البرلمان لاعتمادها.

11- وينفذ المجلس الأعلى للهيئة القضائية حالياً مشاريع عديدة، تمولها برامج الاتحاد الأوروبي، لتحسين التواصل العام داخل النظام القضائي، من أجل تعزيز شفافيته والوصول إلى العدالة، ورفع مستوى الوعي بحقوق المتقاضين وبناء الثقافة القانونية.

12- وفي 16 حزيران/يونيه 2022، نُشر في الجريدة الرسمية القانون الذي يجرم "تحريض الجمهور، أيّاً كانت الوسيلة، على العنف أو الكراهية أو التمييز في حق فئة من الأشخاص أو في حق شخص على أساس الانتماء إلى فئة معينة من الأشخاص بناء على معايير العرق أو الجنسية أو الإثنية أو اللغة أو الدين أو النوع الاجتماعي أو الميل الجنسي أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الثروة أو الأصل الاجتماعي أو العمر أو الإعاقة أو الأمراض المزمنة غير السارية أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يعتبرها الجاني أسباباً لدونية شخص ما إزاء الآخرين". وخلصت الدراسة التمهيديّة الدستورية إلى أن مشروع القانون يتوافق مع القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

13- وأكد التقرير الأخير لآلية التعاون والتحقق، الذي نشر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أن التقدم المحرز كافٍ للوفاء بالتزامات رومانيا التي تعهدت بها وقت انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وستواصل رومانيا العمل بثبات على ترجمة الالتزامات المتبقية ضمن دورة تقرير سيادة القانون السنوي وبدعم من أجزاء أخرى من مجموعة أدوات سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي.

14- وبالنظر إلى أن كلا من أمين المظالم والمعهد الروماني لحقوق الإنسان طلبا الاعتماد لدى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المسؤولة عن اعتماد مؤسسات حقوق الإنسان، فإن السلطات الوطنية تدعو

إلى تحديد صيغة تحترم قواعد اللجنة الفرعية وتسمح في الوقت نفسه بتحقيق أقصى قدر من المكاسب من مهمة المؤسسات الوطنية وتعاونها.

جيم - الحكم الرشيد

15- تنفذ رومانيا حالياً استراتيجيتها الوطنية السادسة لمكافحة الفساد للفترة 2021-2025، التي وافقت عليها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

16- واستند إعدادها إلى تقييم داخلي ومراجعة خارجية للحسابات أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع الاعتراف بالخطوات الهامة المتخذة نحو تعزيز سياساتها المتعلقة بمكافحة الفساد والنزاهة، مع ملاحظة أن الافتقار إلى الدعم السياسي لتنفيذ إصلاحات تشريعية هامة يعدّ تحدياً كبيراً.

17- ويركز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية السادسة لمكافحة الفساد على المجالات ذات الأولوية المحددة؛ وهي تنص على مراجعة وتحديث التشريعات المتعلقة بإطار النزاهة وعلى تعزيز وتوسيع منصة السجل الوحيد لشفافية المصالح بحيث تشمل البرلمان الروماني والإدارة العامة المحلية، وكذلك إنكاء الوعي بأهمية مبدئي النزاهة والشفافية في عمليات صنع القرار.

18- وتؤكد تقارير آلية التعاون والتحقق والاتحاد الأوروبي بشأن سيادة القانون لعام 2022 أن سجل الإنجازات الإيجابي في فعالية التحقيق في قضايا الفساد الكبير ومعاينة مرتكبيه استمر خلال عامي 2021 و2022، وأن القضايا التي أُحيلت إلى المحاكم شملت وزراء حاليين أو سابقين أو نواباً أو أعضاء في مجلس الشيوخ أو أشخاصاً يشغلون مناصب سياسية أو عامة رفيعة في الإدارة المحلية. وتعطي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الجديدة الأولوية لتعزيز الأداء في مجال مكافحة الفساد بالوسائل الجنائية والإدارية، من بينها زيادة قدرة المديرية الوطنية لمكافحة الفساد.

19- وتتمثل مهمة الوكالة الوطنية لإدارة الأصول المضبوطة في تحقيق معدل تنفيذ فعال لأوامر المصادرة الصادرة في المسائل الجنائية من خلال إدارة الأصول المضبوطة التي يكلفها إدارتها المدعون العامون والقضاة إدارة فعالة. وفي عام 2022، دخلت الوكالة عامها السادس من النشاط، وهي تعمل بفعالية، وتنفذ استراتيجية وطنية لتعزيز نظام استرداد الأموال المنهوبة للفترة 2021-2025. ومُددت ولايتها في تموز/يوليه، وهي تعمل على زيادة القدرة على تعقب الأصول على الصعيدين الوطني والدولي، والارتقاء بالبيانات التعاون، وتوفير أدوات جديدة للتحقيقات المالية التي تجربها الشرطة والمدعون العامون. وينص القانون الجديد أيضاً على إنشاء صندوق لتوقي الجريمة وحماية الضحايا، وقد صادرت الوكالة أكثر من 60 مليون يورو في عام 2022 مقارنة بنحو 57 مليون يورو في عام 2021. وتدير أكثر من 140 أصلاً متقللاً بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 5,5 ملايين يورو.

20- وابتداءً من عام 2016، نُفذت آلية لرصد ملاحظات المرضى في المستشفيات العامة تغطي جودة الخدمات الطبية واحترام حقوق المرضى وسلوك الموظفين الطبيين الأخلاقي.

21- وواصلت المديرية الوطنية لمكافحة الفساد التحقيق في قضايا الفساد في قطاع الرعاية الصحية ومقاضاة الجناة. وكشفت القضايا الجنائية التي حُقق فيها عن خمسة مجالات للفساد في نظام الصحة العامة في رومانيا، وهي: انتهاك الأحكام القانونية المتعلقة بالمشترىات الحكومية؛ والخدمات الطبية؛ وميزانيات المستشفيات؛ ووصول الموظفين إلى نظام الصحة؛ وترخيص الصيدليات. ومنذ 16 آذار/مارس 2019 حتى الآن، فتحت المديرية 282 قضية جنائية تتعلق بالفساد المرتبط بجائحة كوفيد-19. ولا يزال التحقيق معلقاً حالياً في 96 منها.

22- واعتباراً من 2 آب/أغسطس 2021، تصدر بطاقات الهوية الإلكترونية لمواطني رومانيا؛ وستستخدم هذه البطاقات للمصادقة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات داخل وزارة الداخلية والإدارات العامة الأخرى. وستتضمن أيضاً وظائف البطاقات الصحية.

دال - التثقيف في مجال حقوق الإنسان - لمحة عامة

23- يدرس التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار المنهج الدراسي الأساسي (الإلزامي) وفي إطار المواد الأساسية مثل *التربية المدنية* (في المرحلة الابتدائية)، و*التربية الاجتماعية* (في المرحلة الإعدادية)، و*علم الاجتماع والفلسفة* (في المرحلة الثانوية)، وكذلك من خلال المواد الاختيارية.

24- ويعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان أيضاً من خلال الأنشطة التثقيفية التي تضطلع بها المدارس أو غيرها من المؤسسات التعليمية خارج نظام التعليم النظامي، باستقلالية أو بالشراكة مع مختلف المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية أو الحكومية وغير الحكومية.

25- ويدرب المدرسون أساساً من خلال برامج تدريب أثناء الخدمة تقدمها مراكز تدريب المعلمين التي تعمل على مستوى العاصمة وفي كل مقاطعة. ويكمل عرضها فرص التدريب التي يوفرها مقدمو تدريب آخرون معتمدون من وزارة التعليم، من بينها منظمات غير حكومية والمعهد الروماني لحقوق الإنسان، وكذلك من خلال المشاركة في الأنشطة والمشاريع التي تنفذها المنظمات والهيئات الدولية - مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي واليونسكو ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

26- وفيما يتعلق بالتوعية بمحرقة اليهود، ستضع رومانيا موضع التنفيذ، اعتباراً من العام الدراسي 2023-2024، المادة الأساسية الجديدة *التاريخ اليهودي: محرقة اليهود*، وستدرس في الصف 11 من المدرسة الثانوية.

27- واعتباراً من عام 2023، تشارك رومانيا في مشروع *التصدي لمعاداة السامية في أوروبا من خلال التعليم*، الذي تنفذه اليونسكو ولجنة الرصد (COM) بالشراكة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

28- وينص قانون خدمات الإعلام السمعي البصري، بصيغته المعدلة في عام 2022، على التزام المجلس الوطني للمواد السمعية البصرية (NAC) بضمان رفع مستوى وعي الرأي العام فيما يخص استعمال خدمات الإعلام السمعي البصري من خلال تطوير التربية الإعلامية وتعزيزها على مستوى جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك بواسطة وزارة التعليم أو بالشراكة معها.

هاء - إنكاء الوعي ونشره

29- تدير شرطة رومانيا، على الصعيد الوطني، مشروع "لا تمييز!" الذي يهدف إلى رفع المستوى الإعلامي، سواء بين ضباط الشرطة أو مختلف الفئات الاجتماعية، في مجال منع التمييز والجرائم بدافع الكراهية قصد خلق سلوكيات غير تمييزية.

30- وتدرج الاستراتيجيتان الوطنيتان للفترة 2022-2027 فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ("رومانيا عادلة") والإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، على التوالي، ضمن أولوياتهما حملتين وطنيتين لإنكاء وعي عامة الناس بما يلي: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى البيئة المادية والإعلامية وبيئة الاتصالات على قدم المساواة التامة؛ والحاجة إلى الحد من التمييز على أساس الإثنية (أقلية الروما أساساً)، والطبقة الاجتماعية (الفقراء أساساً)، والوضع الاجتماعي

(متلقو المساعدة الاجتماعية أساساً، ولا سيما المستفيدون من الحد الأدنى المضمون من الدخل). ومن التدابير المحددة الأخرى المتوخاة الحد من تحيزات السكان تجاه الفئات الضعيفة عن طريق حملات عامة بهدف إنكاء الوعي بأهمية الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي وبالمشاكل البنوية التي تسبب الفقر أو الإقصاء.

31- وواصلت إدارة العلاقات الإثنية (DIR) تنظيم حملات لتعزيز التوعية العامة بالمواقف التي تولد خطاب الكراهية أو الجرائم بدافع الكراهية الإثنية والعنصرية⁽⁴⁾.

واو - إحصاءات ومؤشرات

32- يعمل مكتب التحقيقات في الجرائم بدافع الكراهية أصلاً، بصلاحيات وطنية، داخل مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لشرطة رومانيا.

33- ونسق المكتب اجتماعات عمل عدة مع ممثلي السلطات الوطنية المسؤولة عن منع الجرائم بدافع الكراهية أو جرائم التحامل ومكافحتها، اختيرت خلالها الجرائم ذات الصلة لعملية تحليل هذا النوع من الأعمال ورصده. وعقب المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل، صُمم مخطط لأنشطة الشرطة في مجال مكافحة الجرائم بدافع الكراهية، في حين وضعت مبادئ توجيهية منهجية بشأن تنفيذ البيانات في إطار المخطط المذكور من أجل وضع مبادئ عامة لجمع البيانات.

زاي - المساواة وعدم التمييز

34- لدعم التدريب المهني المتقدم، وضعت وزارة الداخلية، بالتعاون مع المجلس الوطني لمكافحة التمييز، الدليل العملي لخدمات الشرطة، ودخلت في شراكة مع رابطة "E-romnja" لتنظيم دورات تدريبية لفائدة ضباط الشرطة داخل وحدات النظام العام ومنع الجريمة، بشأن منع العنف بين فتيات ونساء الروما، ومنع التمييز، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي إطار مشروع "العنف لا لون له"، صمم ضباط شرطة محتوى موضوع "منع التمييز"، في سياق دليل التدخل في حالات العنف العائلي أو الجرائم المماثلة والزواج بالإكراه. ونفذت 2 695 نشاطاً وقائياً وتثقيفياً حضره نحو 133 000 شخص، ونظمت 1 650 دورة تدريبية، مع عقد دورات إحاطة لفائدة 37 750 ضابطاً من ضباط الشرطة داخل الهياكل التنفيذية.

35- وتهدف استراتيجية 2022-2027 لإدماج مواطني رومانيا المنتمين إلى أقلية الروما (SNIR)، المعتمدة في نيسان/أبريل 2022⁽⁵⁾، إلى توفير إطار عمل متقارب، سواء على المستوى الوطني، من خلال سياسات قطاعية أو أفقية شتى ذات صلة، وكذلك على المستوى الفرعي - من خلال دمج التدابير ذات الصلة في استراتيجيات التنمية على صعيد الأقاليم والمقاطعات وعلى الصعيد المحلي. وتشمل تنظيم حملات توعية، مع التركيز على بيئة الإنترنت وعواقب نشر الرسائل المعادية للروما التي تولد الكراهية العنصرية، إضافة إلى تنظيم دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة بشأن فهم الظاهرة وآثار السلوك المعادي للروما على مقاضاة الجناة في القضايا ذات الصلة.

36- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أطلقت وزارة التعليم حملة "لست وحدك، معاً نوقف العنف في المدارس"، لمنع جميع أشكال العنف في المدارس ومكافحتها (العنف الجسدي واللفظي والنفسي، والتتمير السيبراني)، من خلال تعميم المفاهيم الأساسية حول أنواع العنف، والتتمير السيبراني، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وحقوق الطلاب وواجباتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

37- وفي آذار/مارس 2021، اعتمد البرلمان الإعلان المتعلق ببعض مظاهر معاداة السامية في رومانيا ومحاولات إعادة تأهيل مجرمي الحرب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وافق رئيس الوزراء

- على التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة معاداة السامية وكراهية الأجانب والتشدد وخطاب الكراهية، مؤكداً أن النتائج مرضية بوجه عام.
- 38- وتمول الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود (NRRP) إنشاء المتحف الوطني للتاريخ اليهودي والمحركة اليهودية في رومانيا، وهي مؤسسة ستساهم في الحفاظ على الحقيقة ومكافحة تشويه محرقة اليهود.
- 39- وفي عام 2021، افتتحت السلطات المحلية في ياسي المتحف التذكاري والفضاء التذكاري المخصصين لضحايا مذبحه ياسي.
- 40- وقعت رومانيا في أيار/مايو 2022 إعلان فيينا بشأن تعزيز التعاون على مكافحة معاداة السامية وتشجيع الإبلاغ عن الحوادث المعادية للسامية.
- 41- وفي عام 2022، قِيم أمين المظالم، بناء على طلب وزارة التعليم، برامج التدريب المدرسية والجامعية والمهنية الحالية التي تتعلق بالمجالات ذات الصلة لمكافحة معاداة السامية وكراهية الأجانب والتشدد وخطاب الكراهية.
- 42- وقدمت أكثر من 13 500 شكوى إلى المجلس الوطني لمكافحة التمييز منذ إنشائه في عام 2002. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2022، أصدر المجلس 4 016 حكماً، خلص في 732 منها إلى حدوث انتهاكات لقانون مكافحة التمييز. وفي عام 2022، من بين إجمالي 942 شكوى رفعت حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر يتعلق ما يقرب من 87 منها بأفعال التمييز على أساس الجنسية، و69 بالتمييز على أساس الأصل الإثني، و26 بالتمييز على أساس اللغة⁽⁶⁾.
- 43- ويتعاون المجلس الوطني وهيئات التحقيق الجنائي باستمرار. فابتداءً من عام 2018، أُحيلت 13 قضية عرضت في البداية على المجلس إلى مكاتب المدعي العام والشرطة لتحليلها من منظور القانون الجنائي؛ وعلى العكس من ذلك، أُحيلت أربع ملفات عن جوانب تتعلق بالبيانات أو الخطاب العام أو البيانات أو التعبيرات التي تقوض الكرامة الشخصية على أساس معايير مثل الأصل القومي أو الإثني إلى المجلس الوطني لمكافحة التمييز للبت فيها، تبعاً لقرارات الحفظ الصادرة عن مكاتب المدعي العام وبناء عليها.
- 44- ومنذ عام 2018، تلقى المجلس الوطني لمكافحة التمييز أيضاً تسعة التماسات رأي من الشرطة بشأن الوقائع التي حُقق فيها، معظمها يتعلق بتصريحات عامة أو خطاب عام، في وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي، تستند إلى الجنسية أو الميل الجنسي للشخص أو إلى طبيعة المنظمات العنصرية أو الفاشية أو المعادية للأجانب.
- 45- ومنذ عام 2018، نظم المجلس الوطني لمكافحة التمييز أو شارك في دورات/جلسات تدريبية في مجال عدم التمييز، بما في ذلك الجرائم ذات الدوافع العنصرية وخطاب الكراهية، استفاد منها 190 قاضياً و473 فرداً من أفراد الشرطة والدرك. وفي عام 2022، نظمت أربعة أنشطة تدريبية في ميدان مكافحة التمييز - الجرائم بدافع الكراهية للقضاة تتناول المفاهيم العامة المتعلقة بعدم التمييز، وخصائص الجرائم بدافع الكراهية (التشريعات المحلية والأوروبية، وإحكام القضاء الدولي بشأن الجرائم بدافع الكراهية، والوضع الحالي للجرائم بدافع الكراهية).
- 46- وواصل مركز تعزيز حقوق الإنسان والدراسات العليا، التابع للكلية الوطنية للشؤون الداخلية، الدورات التدريبية المعنونة "حقوق الإنسان - الجرائم بدافع الكراهية"، التي ينظمها بالاشتراك مع معهد دراسات النظام العام، وطورها. وُعدت وتُعد أيضاً المناهج الدراسية لدورة "حقوق الإنسان في المؤسسات

العامة"، التي يديرها المركز، مع تخصيص وقت إضافي لدراسة مواضيع مثل منع الجرائم بدافع الكراهية ومكافحتها من خلال القانون الجنائي، والحقوق والحريات الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي، والحماية القانونية للضحايا.

47- ونظمت إدارة الميل الجنسي والهوية الجنسية التابعة لوزارة التعليم دورات تدريبية لضباط الشرطة في رومانيا حول الجرائم بدافع الكراهية في حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، في الفترة من 9 إلى 12 آذار/مارس 2021. والمنهج التدريبي لضباط الشرطة بشأن الجرائم بدافع الكراهية في حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، إصدار عام 2021، متاح أيضاً باللغة الرومانية.

48- ونُظِم في إطار مشروع "الشراكة من أجل تحقيق المساواة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين: تنفيذ الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسية"، في عام 2022، 10 دورات تدريبية، دُرِب فيها 93 مدعياً عاماً و96 ضابط شرطة. ونشرت الدعوة لآخر ست دورات تدريبية مقررة لعام 2023. ومن المتوقع أن يحضر هذه الدورات التدريبية 67 مدعياً عاماً و64 ضابط شرطة.

49- ويقود مكتب المدعي العام لدى محكمة النقض والعدل العليا (POHCCJ) مشروع "حماية ضحايا الجرائم بدافع الكراهية"، بالشراكة مع وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (FRA)، ووزارة العدل، وأربع مديريات عامة للمساعدة الاجتماعية وحماية الطفل (DGASPC) في بوخارست. ويهدف المشروع، الذي يركز على تحسين حماية الضحايا، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال وضحايا الجرائم بدافع الكراهية وشعب الروما، إلى وضع تدابير معززة للتصدي للجرائم بدافع الكراهية وتحسين آليات حماية ضحايا هذه الجرائم ومساعدتهم، من خلال وضع مجموعة أنشطة وتدريب المدربين ودورات تدريبية بشأن الجرائم بدافع الكراهية للمدعين العامين والفئات الفنية الأخرى قصد رفع مستوى المعرفة والوعي باحتياجات ضحايا الجرائم بدافع الكراهية، بمن فيهم المنتمون إلى أقلية الروما، ووضع مبادئ توجيهية، وتحسين آليات الحماية والمساعدة للأطفال ضحايا الجريمة. ويتضمن قسم منفصل على الموقع الشبكي لمكتب المدعي العام، بعنوان حقوق ضحايا الجريمة، مجموعة معلومات/كتيب عن حقوق الضحايا من الفئات الضعيفة، بما في ذلك في مجال التمييز.

50- وتنفذ وزارة التعليم، بمعونة وزارة الصحة ووزارة العمل والتضامن الاجتماعي (MoLSS)، مشروع استحداث خدمات مجتمعية متكاملة وتنفيذها لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، بغية زيادة الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر من خلال تطوير وتجريب خدمات مجتمعية متكاملة في 139 مجتمعاً محلياً ريفياً وحضرياً صغيراً مهمشاً. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الإدارة المحلية على استهلال تدابير وتنسيقها وتنفيذها لمنع حالات التهميش والإقصاء الاجتماعي ومكافحتها، وتعزيز الشبكة العامة للمساعدة الاجتماعية المجتمعية من خلال تحسين مهارات المتخصصين العاملين في أفرقة مجتمعية متكاملة.

51- وإضافة إلى إصلاح التعليم المبكر والاستثمارين المرتبطين به (بناء دور حضانة وتطوير الخدمات التكميلية للفئات المحرومة)، هناك إصلاح آخر نتوخاه وتموله الخطة الوطنية للتعايش والقدرة على الصمود، وهو مخطط المنح لاتحادات المدارس الريفية. والهدف من ذلك إنشاء ثلاثة اتحادات للمدارس الريفية تعزز بيئة التربية الريفية من خلال تهيئة الظروف المثلى لتقديم الدروس وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتبلغ ميزانية الاستثمار المخصصة 29,97 مليون يورو وتمكن من إنشاء جامعات فيها مرافق تعليمية حديثة، ومرافق ما بعد المدرسة، وقاعات وملاعب رياضية، ومساحات لورش عمل عملية، ومختبرات، ومرافق للأنشطة غير الرسمية، ومرافق لإقامة التلاميذ والمعلمين، وسوى ذلك. وسيكون للجامعات أيضاً أسطول من السيارات لتوفير النقل اليومي للتلاميذ والرحلات المدرسية. وفي الوقت نفسه،

سيستفيد نظام التربية الريفية أيضاً من نتائج الإصلاحات والاستثمارات الأخرى المتوخاة في إطار الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، إذ إنه يوجد حوالي 1 850 مدرسة في المناطق الريفية من بين 2 500 يتوقع أن تستفيد من المنح التي يقدمها البرنامج الوطني للحد من التسرب.

52- وابتداءً من 25 حزيران/يونيه 2018، دأبت وزارة الداخلية على تنفيذ مشروع "نظام المعلومات المتكامل لتسجيل الحالة المدنية"، لتنفيذ منصة خدمات إلكترونية تعتمد على معلومات الأحوال المدنية وتطوير نظام طلب وثائق الأحوال المدنية وإصدارها، إضافة إلى تنفيذ الدعم اللازم للحصول على الخدمات الإلكترونية بناءً على معلومات الحالة المدنية الأولية. وفي إطار هذا المشروع، زُودت الوحدات الإدارية الإقليمية ذات الاختصاصات في مجال تسجيل أحداث الحالة المدنية بمعدات متنقلة من أجل تيسير تسجيل المواليد في المناطق الريفية، بما في ذلك داخل المجتمعات المحرومة.

53- وفي عام 2022، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي والحد من الفقر للفترة 2022-2027.

54- وموّل البرنامج الوطني للتنمية المحلية، خلال الفترة 2017-2022، استثمارات البنية التحتية للإمداد بالمياه (544 هدفاً استثمارياً)، والصرف الصحي (519 هدفاً)، والإمداد بالمياه والصرف الصحي (352 هدفاً)، والطرق الريفية (233 هدفاً)، والطرق المحلية (1 867 هدفاً)، ورياض الأطفال ودور الحضّانة (854 هدفاً)، والمدارس، والمرافق الصحية. ويتجاوز التمويل المخصص لجميع الاستثمارات 24 800 مليون رون.

حاء - احترام حقوق الإنسان

55- في إطار المشروع المحدد مسبقاً المعنون "التدريب المهني والقدرة على التوحيد على مستوى النظام القضائي"⁽⁷⁾، الذي ينفذه حالياً المعهد الوطني للقضاء بالشراكة مع المجلس الأعلى للهيئة القضائية، والمدرسة الوطنية للكتابة، وإدارة المحاكم في النرويج، تقدّم 15 حلقة دراسية حول الاجتهادات في ميدان حقوق الإنسان في برامج التدريب المستمر 2020-2024، موجهة إلى ما يقرب من 375 قاضياً. وتشمل المواضيع جوانب تتعلق بـ **الحق في محاكمة عادلة**، والحق في الحياة الخاصة والأسرية، والحق في حرية التعبير والإعلام، و**الحق في عدم التمييز**؛ والحق في الحياة، وحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة؛ وحق الشخص في الحرية والأمن؛ ولا عقوبة خارج نطاق القانون. وفي الفترة المشمولة بالتقرير 2021-2022، شارك 234 قاضياً ومدعياً عاماً في تسعة أنشطة تدريبية من هذا القبيل.

56- وفي إطار المشروع نفسه، نظم المجلس الأعلى للهيئة القضائية خمس دورات تدريبية لفائدة 97 مشاركاً غطت موضوع وصول أفراد الروما والفئات الضعيفة إلى العدالة.

حظر الرق والاتجار

57- في الفترة بين عامي 2018 و2022، نفذت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (NATIP) على المستوى الوطني أكثر من 450 مشروعاً/حملة/مشروعاً تعليمياً من أجل منع الاتجار بالبشر، نُفذ خلالها أكثر من 10 000 نشاط وقيائي إعلامي شمل ما يقرب من 700 000 مستفيداً⁽⁸⁾. وتضمن نشاط الوقاية في إطار الوكالة في الفترة 2018-2022 تنظيم وإجراء أكثر من 700 دورة تدريبية لـ 15 000 متخصص يتعاملون مع الضحايا/الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر.

58- ولتنظيم وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الهيكل التي تقع على عاتقها واجبات ومسؤوليات توطيد السلامة المدرسية، وضعت خطة عمل وطنية مشتركة لتوطيد سلامة التلاميذ وأعضاء هيئة التدريس ومنع جنوح الأحداث، في المباني والمناطق المجاورة للمؤسسات التعليمية قبل الجامعية للعام الدراسي 2022-2023. واستناداً إلى الخطة المذكورة، تضطلع هيكل السلامة المدرسية بأنشطة إعلامية وتثقيفية خلال ساعات الدراسة بشأن منع الاتجار بالبشر والعنف في بيئة التعليم قبل الجامعي. وفي عام 2022، أجرى المدعون العامون وضباط الشرطة 26 دورة وقائية في المدارس وحلقات تدريبية وإعلامية انطلاقاً من حالات واقعية من أجل رفع مستوى الوعي بالضحايا المحتملين.

59- ومع وصول الاستراتيجية الوطنية إلى نهايتها، سيقم تأثيرها لجنة تنسيق استراتيجي مشتركة بين المؤسسات ومشاركة بين القطاعات، وستصاغ استراتيجية جديدة للفترة 2023-2027. وتفيد البيانات المتعلقة بالأحكام الصادرة في عام 2021 بأن المحاكم المحلية حكمت على 164 بالغاً بالسجن 495 عاماً وثلاثة أشهر و16 يوماً، و83 عاماً وخمسة أشهر و20 يوماً وأنه تقرر تعليق تنفيذ هذه الأحكام بشروط⁽⁹⁾.

60- خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، قُدم 193 متهماً (من بينهم 128 في الاحتجاز السابق للمحاكمة) إلى المحاكمة بتهمة الاتجار بالقاصرين، وحوكم 191 متهماً (114 في الاحتجاز السابق للمحاكمة) بتهمة الاتجار بالبشر.

61- وفي جميع القضايا الجنائية التي استُمع فيها إلى الضحايا الذين تُعزف عليهم، قدم المدعون العامون مساعدة قانونية إلزامية لكل ضحية عن طريق مطالبة نقابات المحامين بتعيين محام بحكم المنصب. ويحق للضحايا الحصول على نفس المزايا بصرف النظر عن جنسيتهم. ويجوز منح الأجانب ضحايا الاتجار بالبشر، عند الطلب، ترخيص إقامة مؤقتة.

62- وأنشأت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأطفال وتبنيهم (NAPRCA) ووزارة الداخلية ومكتب المدعي العام لدى محكمة النقض والعدل العليا شبكة غير رسمية للاستماع إلى الأطفال ضحايا الجرائم، مع إعطاء الأولوية للأطفال ضحايا الجرائم الجنسية، لإضافة إمكانية جديدة للتفاعل والتعاون بين المتخصصين من مختلف الميادين، من أجل المساعدة على تحسين معالجة هذه القضايا.

63- وبناء على ذلك، عينت كل مقاطعة وكذلك جميع محافظات بوخارست ممثلين عن الإدارات الاجتماعية والشرطة ومكتب المدعي العام، ينبغي أن يتعاونوا على تيسير الاتصال والتدخل في جلسات الاستماع للأطفال الضحايا. وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2022، نظمت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأطفال وتبنيهم برنامجاً تدريبياً عبر الإنترنت حضره 72 متخصصاً من الإدارات الاجتماعية المحلية يعملون مباشرة مع الأطفال ضحايا العنف.

64- وتدير الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خط اتصال مباشراً لمكافحة الاتجار بالمجان انطلاقاً من أي شبكة ذات تغطية وطنية؛ وهو يعمل على أداة معلومات عن الاتجار بالبشر، إضافة إلى كونه وسيلة لتلقي الطلبات والإحالات الواردة من المتصلين وتسجيلها وإحالتها إلى هيكل أو إدارات أو مؤسسات أخرى. وفي عام 2021، أُبلغ عن 16 حالة اتجار بالبشر محتملة إلى خط الاتصال المباشر، وأحيلت إلى الكيان المختص من الشرطة الرومانية؛ وفي أربع حالات، أُجريت/تجري تحقيقات جنائية، ولا تزال خمس حالات قيد التدقيق/لم يرد بعد أي تحديث عن حالة عمليات التحقق.

65- واعتباراً من 5 كانون الثاني/يناير 2022، استعيض عن خط الاتصال المباشر لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي كانت تديره الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في بداية الأمر، بالرقم الوطني الوحيد 119 تنفيذاً لبرنامج الدعم الوطني للأطفال في سياق جائحة كوفيد-19 - "بداية الحرص على الأطفال".

- 66- وتدير الوكالة الوطنية لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (NAEO) أيضاً خط اتصال مباشراً دون توقف لضحايا العنف العائلي. ففي عام 2021، تلقى الخط 4 859 مكالمة، من بينها 18 مكالمة تزعم الاتجار بالبشر.
- 67- واتخذت تدابير محددة بخصوص حماية الأطفال على الإنترنت⁽¹⁰⁾.
- 68- وواصلت محكمة النقض والعدل العليا نهجها التعاوني والتسقيقي مع النظراء المعنيين بإنفاذ القانون في بلدان أخرى، إما من خلال المشاريع عبر الوطنية (مثل Westeros II)⁽¹¹⁾ أو مباشرة مع سلطات إنفاذ القانون في بلدان المقصد لضحايا الاتجار بالبشر.
- 69- وفي آذار/مارس 2022، عقدت اجتماعات عمل جديدة بين الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر لتحديث ومراجعة "الآلية الوطنية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وإحالتهم" وفقاً للاحتياجات الحالية لتشكيل الإطار الرسمي للتعاون. واعتمد قرار حكومي بالموافقة على الآلية في 31 كانون الثاني/يناير 2023، الأمر الذي زاد من كفاءتها وقدرتها على الإنفاذ.
- 70- ومنذ عام 2019، ينفذ المعهد الوطني للقضاء مشروع "العدالة 2020: الكفاءة المهنية والنزاهة" الذي يغطي ستة أنشطة تدريبية لفائدة 120 قاضياً ومدعياً عاماً في مجال "مكافحة الاتجار بالبشر". وفي الفترة 2021-2022، نظمت أربع حلقات دراسية في هذا المجال موجهة إلى 59 قاضياً. وينص المشروع أيضاً على تنظيم 10 أنشطة تدريبية للقضاة والمدعين العامين في مجال "مكافحة العنف العائلي" تستهدف 200 من القضاة في المجموع. ويتضمن كل نشاط تدريبي وحدة مخصصة للمبادئ الأخلاقية لتكافؤ الفرص والتنمية المستدامة. وفي الفترة 2021-2022، نظمت ست حلقات دراسية حضرها 110 قضاة.
- 71- ونتيجة لبروتوكول التعاون الموقع في عام 2020 مع بعثة العدالة الدولية، شارك 51 من المدعين العامين في "التدريب المتعدد التخصصات لمكافحة الاتجار بالبشر" خلال الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 72- وفيما يتعلق بأنشطة الوقاية والتوعية في المدارس، تضع مفتشيات المدارس، في بداية العام الدراسي، على مستوى كل مقاطعة، بالتعاون مع المدارس/المؤسسات التعليمية، ومركز المقاطعة للموارد التعليمية والمساعدة التعليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مثل مديرية شرطة المقاطعة - إدارة الوقاية، ومديرية الصحة العامة في المقاطعة، وممثلي المجتمع المدني الناشطين في مجال منع الاتجار بالبشر، استراتيجية وقائية تتضمن أيضاً جدولاً زمنياً للأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في المدارس. وتشير التقديرات إلى أن حملتي وقاية أو ثلاث حملات تنظم كل شهر على مستوى المقاطعات بمشاركة عدد من الطلبة والمعلمين يتراوح بين 200 و400. ويولى اهتمام خاص للمقاطعات التي يوجد فيها كثير من الفاقصين الذين يتكون تحت رعاية أشخاص آخرين أو أفراد الأسرة نتيجة سفر والديهم إلى الخارج للعمل. وتشمل أنواع أنشطة الوقاية والتوعية المضطلع بها في المدارس ما يلي: الحملات الإعلامية، والمناقشات، والتمارين العملية بشأن تحديد هوية الضحايا المحتملين؛ وموائد مستديرة (مع ضيوف من المنظمة الدولية للهجرة)؛ ومعارض الصور أو الرسم ومسابقات الرسوم الكاريكاتورية؛ ومسابقات الفنون المسرحية؛ وعروض الفيديو؛ وتوزيع المواد الإعلامية في الأحداث الرياضية والفنية، إلخ.

العنف العائلي

- 73- حظي بالموافقة في عام 2021 البرنامج الوطني المتكامل لحماية ضحايا العنف العائلي والمنهجية الإطارية المتعلقة بتنظيم وتشغيل الشبكة الوطنية المتكاملة للمساكن المحمية المخصصة

لضحايا العنف العائلي. وهو يوفر إطار العمل المؤسسي والإجرائي للتنسيق، وهو ما يلزم لتنفيذ تدابير الحماية والدعم المتكاملة من أجل الإدماج/إعادة الإدماج الاجتماعي المهني لضحايا العنف العائلي.

74- وحظي بالموافقة أيضاً الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنسي ومكافحته "SYNERGY" 2020-2030 في عام 2021.

75- والاستراتيجية الوطنية للفترة 2022-2027 بشأن تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل ومنع العنف العائلي ومكافحته هي في المرحلة النهائية من الموافقة المشتركة بين الوزارات.

76- وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022، شُغل نظام معلومات الرصد الإلكتروني (EMIS) وبدأ تطبيق الرصد الإلكتروني، في المرحلة الأولى، في نظام تجريبي، للحالات المتعلقة بإفناء أوامر الحماية المؤقتة وأوامر الحماية، وكذلك أوامر الحماية الأوروبية.

77- وفي إطار المشروع الرامي إلى دعم تنفيذ اتفاقية اسطنبول في رومانيا، أنشئت المراكز الثمانية لإسداء المشورة للجنة (في بوخارست، وجيورجيو، وتيميشوارا، وسيبيو، وسلوبوزيا، وكونستانتا، وباكوا، وكرايوفا)، إضافة إلى شبكة من 10 مراكز متكاملة لضحايا العنف الجنسي (بوخارست، وتيميشوارا، وبياترا - نيامت، وساتو ماري، وسيبيو، وسلوبوزيا، وكونستانتا، وبرايلا، وباكوا، وكرايوفا). وتقدم المراكز الأخيرة مجموعة من الخدمات الموجهة إلى الضحايا، من بينها ما يلي: الفحوص الطبية، والمشورة، والمساعدة اللاحقة للإصابة، من خلال فريق متعدد التخصصات، والخدمات الاجتماعية، مجاناً (المشورة النفسية و/أو القانونية).

78- ووضعت محكمة النقض والعدل العليا ونشرت مبدأ توجيهياً للمقاضاة على العنف الجنسي والاعتداء الجنسي وزع على جميع وحدات المدعين العامين، وهو متاح على الإنترنت.

79- وفي عنصر التدريب المهني الأولي للقضاة، يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية المؤسسية في توفير تدريب معقد ومتعدد التخصصات وجامع بين تخصصات مختلفة. وهكذا تُتناول مسألة العنف العائلي من منظور مزدوج: من وجهة نظر قانونية، للمتكمين من اكتساب/تعميق المعرفة من قبل المدققين القضائيين، وكذلك من وجهة نظر نفسية، من أجل تطوير المهارات غير القانونية الخاصة بمهنة القاضي⁽¹²⁾.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

80- في سياق جائحة كوفيد-19، تضمنت التدابير التي اعتمدها الحكومة الرومانية تمويل بدل البطالة الفنية لكل من الموظفين والفئات الفنية الأخرى التي لا تقوم بأنشطة مريحة بناء على عقد عمل فردي، إضافة إلى منح تعويض للموظفين الذين غلقت عقود عملهم الفردية أو قلص وقت عملهم. وشملت هذه التدابير التعويضية المهنيين والأشخاص الذين أبرموا اتفاقات عمل فردية في إطار التعاونيات والأجراء اليوميين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص.

81- ولدعم نظام العمل عن بعد، منح دعم مالي قدره 2 500 ليو - يطالب به حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 - لأصحاب العمل عن كل عامل عمل عن بعد لمدة 15 يوم عمل على الأقل أثناء حالة الطوارئ أو الإنذار، للحصول على حزم من السلع والخدمات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط العمل عن بعد.

82- وفي مواجهة انتشار الفيروس على مستوى المجتمع، لما كان توافر اللقاحات المضادة لكوفيد-19 والوصول إليها محدودين في المراحل الأولية، فإنه لدى إعطاء الأولوية للفئات السكانية، أولي الاعتبار لمبدأي العدالة الأخلاقية والاجتماعية، والمعايير البوائية التي تسمح بالمرونة في تخصيص اللقاحات على

المستويين الإقليمي والمحلي، والمعايير الطبية (مثل خطر الإصابة بعدوى كورونا - سارس-2، وخطر التفشي الحاد والوفاة في حالة الإصابة، وخطر انتقال العدوى من الشخص المصاب إلى الآخرين)، والأنشطة الأساسية التي تمكّن من الأداء السليم للبنية التحتية الحيوية وما إلى ذلك. ورُبّطت التوصيات الخاصة بالفئات ذات الأولوية باستمرار بتطور جائحة كوفيد-19 وفعالية أنواع اللقاحات المعتمدة. ووفّر التلقيح بعدنذ لجميع السكان لحمايتهم من المتحورات الحادة من الفيروس وتحقيق مناعة جماعية.

الحق في مستوى معيشي لائق

83- تهدف سياسة الإدماج الاجتماعي إلى رفع مستوى معيشة السكان وحفز الدخل من العمل من خلال تيسير العمالة وتعزيز السياسات العامة الموجهة إلى جميع الفئات الضعيفة.

84- ويمنح الحق في مستحقات المساعدات الاجتماعية في رومانيا دون تمييز لجميع المواطنين الرومانيين وكذلك لجميع الأجانب وعديمي الجنسية الذين لديهم منزل أو إقامة في رومانيا. وفي الوقت الراهن، في مجال مستحقات المساعدات الاجتماعية، يركّز على ربط نظم الحد الأدنى للدخل بتدابير العمالة، قصد توفير مستوى كاف من هذه المستحقات على أساس اختبار الإمكانيات، وكذلك لدمج المستفيدين في سوق العمل.

85- ويعد المؤشر الاجتماعي المرجعي (RSI) أساس حساب مستحقات البطالة وغيرها من تدابير تحفيز العمالة، وكذلك بعض مستحقات المساعدات الاجتماعية⁽¹³⁾. ومنذ عام 2021 تعدّل قيمة هذا المؤشر سنوياً على أساس متوسط معدل التضخم السنوي للعام السابق.

86- ولزيادة تغطية الاستحقاقات الاجتماعية وكفايتها وارتباطها بتدابير تنشيط العمل، تتوخى الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود تنقيح الأحكام القانونية السارية بشأن الحد الأدنى لدخل الإدماج وتطبيقها⁽¹⁴⁾، إضافة إلى تطوير النظام الوطني المتكامل للمساعدة الاجتماعية وتوفير الدعم اللوجستي لتنفيذ هذا الحد الأدنى. ومن المتوقع أن يبدأ هذا الإصلاح في كانون الثاني/يناير 2024 وسيشمل عنصرين: الحد الأدنى لدخل الإدماج وبدل دعم الأسرة. وحتى الانتهاء من الإصلاح المتعلق بالحد الأدنى، كان القرار هو الاستمرار في منح الاستحقاقات الفعلية على أساس اختبار الإمكانيات، وهي: برنامج الحد الأدنى للدخل المضمون وبدل إعالة الأسرة.

87- وفي سياق الأزمة الراهنة، اتُخذت خلال عامي 2021 و2022 تدابير لحماية مستهلك الطاقة الهش، من خلال المساعدات المالية وغير المالية، بحيث لا تؤدي أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي التي يدفعها المستهلكون النهائيون إلى زيادة مستوى الافتقار إلى الطاقة.

88- واعتمدت في الآونة الأخيرة تدابير مؤقتة إضافية لتقديم الدعم المادي لفئات المعرضين لخطر الحرمان المادي و/أو خطر الفقر المدقع، ومن ثم تعويض جزء من نفقات الغذاء اليومية، تنص على منح قسائم مساعدة اجتماعية بصيغة إلكترونية، مرة كل شهرين، لشراء المواد الغذائية و/أو لتوفير وجبات ساخنة.

الحق في الصحة

89- تنص الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة 2014-2020 على تدخلات تستهدف الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال واعتلالهم، إضافة إلى تحسين الأوضاع في مجالات مثل الحالة الصحية والتغذية للأمهات والأطفال، والحمل المأمون، والحد من الوفيات والاعتلالات الناجمة عن الأمراض المعدية الرئيسية (مثل الأمراض التي يمكن توقّيها عن طريق التلقيح والسل وفيروس نقص

المناعة البشرية والتهاب الكبد) وسلامة الدم والوقاية من السرطانات الأكثر شيوعاً والصحة العقلية والصحة البيئية والحصول على علاج الأمراض النادرة وتوفير عمليات زرع الأعضاء وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية على جميع المستويات (مع التركيز على الصحة المجتمعية والرعاية الصحية الأولية والرعاية الإسعافية المتخصصة وخدمات الطوارئ المتكاملة وخدمات المستشفيات الإقليمية والرعاية الملقطة).

90- ونفذ معهد صحة الأم والطفل (NIMCH)، بالتعاون مع مؤسسة "المناهج الدراسية الوجيهة، التعليم المفتوح للجميع" (CRED)، مشروع "المستشفى - المجتمع، تدفق مستمر لخدمات رعاية حديثي الولادة والرضع المعرضين للمرض والوفاة تعرضاً شديداً"، بميزانية قدرها 2 065 619,45 يورو وفترة تنفيذ مدتها 36 شهراً. وفي إطار المشروع، دُرب 810 مهنين واعتمدت خمسة مبادئ توجيهية سريرية جديدة للأطفال بموجب أمر صادر عن وزارة الصحة في عام 2021، من أجل تنمية كفاءتهم وتقديم الخدمات الطبية الكافية، وذلك للحد من عدد الوفيات وتحسين مؤشرات صحة الطفل.

91- وسيشمل إطار السياسة الصحية الاستراتيجية المقبل في رومانيا حتى عام 2030 الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ويتولى تنفيذ نظام مراقبة فيروس نقص المناعة البشرية في رومانيا تسعة مراكز إقليمية معنية بالفيروس توفر التقييم السريري والبيولوجي لجميع المرضى الخاضعين للمراقبة النشطة، إضافة إلى وضع خطط العلاج. ويمكن لـ 51 مستشفى وجناًحاً للأمراض المعدية أن توفر العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية على وجه التحديد.

92- وأقام معهد صحة الأم والطفل شراكة مع العديد من المنظمات غير الحكومية في مشروع *Renasc (انبعاث)*، الذي نفذ حتى حزيران/يونيه 2018 - تشرين الأول/أكتوبر 2019، لإقامة شراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص لرصد آثار السياسات العامة على الصحة الإنجابية وصياغة مقترحات بديلة. وأنشأ البرنامج شبكة وطنية لتعزيز الصحة الإنجابية من خلال سياسات عامة متكاملة جمعت 700 شخص معني بالموضوع من أكثر من 45 منظمة ومنظمة غير حكومية ومؤسسات عامة أو خاصة. ويشمل البرنامج أيضاً تحسين سبل الحصول على المعلومات والتتقيف الجنسي، إضافة إلى توسيع نطاق الفحص قبل الحمل وقبل الولادة. وسترتق بالاستراتيجية المقبلة نتيجة البرنامج، أي خطة العمل لزيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

93- وتعطي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2022-2026، في مجال الحد من الطلب على المخدرات، تدابير وتدخلات محددة تركز على النمو الصحي والمأمون للأطفال والشباب (الفئة السكانية الفرعية الأكثر تأثراً بظاهرة المخدرات) وعلى الحد من تعاطي المخدرات غير المشروعة، بالاقتران مع تدابير مستدامة لتنمية المجتمعات المحلية الضعيفة. وتعطى الأولوية أيضاً لتقديم المساعدة إلى بعض الفئات الضعيفة، من بينها النساء اللواتي يتعاطين المخدرات، والأشخاص الذين لديهم تاريخ طويل من تعاطي المخدرات، والمجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتهاب الكبد، والسل، والمهاجرين من البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

94- وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى زيادة فرص حصول متعاطي المخدرات بالحقن على خدمات الوقاية والمشورة والعلاج والاختبار والتلقيح ضد فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد B وفيروس التهاب الكبد C والسل والأمراض الأخرى ذات الصلة.

95- وبناء على أمر وزارة الصحة لعام 2017، تنفذ رومانيا كل عام البرنامج الوطني للوقاية من السل ورصده ومكافحته، وهو مرض يعتبر مشكلة صحية عامة كبيرة. وعلى هذا، فإن التحقيقات (بما فيها

مراقبة الأشخاص المخالطين للمريض) والعلاج مجانيان؛ وتظهر ديناميات الميزانية المخصصة تمويلياً سنوياً ثابتاً يتراوح بين 24,1 و30,3 مليون رون خلال الفترة 2018-2021. ونُشر دليل منهجي عن إدارة حالات السل المقاوم للعلاج الكيميائي في عام 2020.

الحق في التعليم

96- يمر نظام التعليم الروماني حالياً بفترة إصلاح وُضعت رؤيتها ومبادئها التوجيهية على أساس المشروع القُطري "رومانيا المتعلمة" الذي استهله رئيس رومانيا. ويتضمن المشروع أوسع مشاورات وطنية حول التعليم حتى الآن، ويحدد الإطار الاستراتيجي لسياسات التعليم حتى عام 2030.

97- وستنفذ توجهاته ذات الأولوية وتعمل من خلال الحزمة التشريعية المستقبلية للتعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، على التوالي.

98- وتهدف عملية تحويل نظام التعليم هذه إلى توفير نظام تعليمي عادل يكفل ويحترم حق كل تلميذ في تعليم جيد، مؤطر في نظام يتميز بالنزاهة والأخلاق والمهنية والشفافية والمرونة، ويلبي الاحتياجات المتنوعة للتلاميذ وأصحاب المصلحة الآخرين وقادر على ضمان رفاههم⁽¹⁵⁾.

99- وبالتوازي مع التدابير التشريعية المذكورة أعلاه، سيققق أيضاً في أهداف مشروع "رومانيا المتعلمة" من خلال تنفيذ عنصر التعليم في الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، الذي رُصدت له ميزانية إجمالية قدرها 3,605 مليارات يورو⁽¹⁶⁾.

100- وتماشياً مع المواعيد النهائية المحددة، خلال عامي 2021 و2022، نُفذت الأنشطة المخطط لها للإصلاحات والاستثمارات في إطار عنصر التعليم في الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، الموضحة أدناه.

101- وشرعت وزارة التعليم في تنفيذ البرنامج الوطني للحد من التسرب (NPRSD)، وله هدفان هما: زيادة استقلالية المؤسسات التعليمية وقدرتها على استخدام الموارد عن طريق تنفيذ آلية الإنذار المبكر في مجال التعليم؛ وزيادة استقلالية المؤسسات التعليمية وقدرتها على استخدام الموارد من خلال تنفيذ آلية الإنذار المبكر في مجال التعليم (EWME)؛ ورصد التلاميذ المعرضين لخطر ترك المدرسة مبكراً والتسرب من خلال هذه الآلية، عن طريق دعم المؤسسات التعليمية في جمع البيانات ذات الصلة وتنفيذ خطط الأنشطة الفردية والتدريب. وسيولى اهتمام خاص للتلاميذ المنتمين إلى الفئات الضعيفة من خلال طرق التدريس المكيفة تكييفاً يناسب التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والوساطة في جماعات الروما، والأنشطة المكيفة حسب احتياجات التلاميذ من الفئات الضعيفة (تلاميذ الروما، والتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وغيرهم من التلاميذ المعرضين بشدة لخطر التسرب من المدارس)، وأنشطة "المدرسة بعد المدرسة"، وأنشطة الدعم الفردية، والمنح المقدمة لدعمهم ومساعدتهم في إكمال التعليم الإلزامي.

102- وسيتصدى البرنامج الوطني للحد من التسرب للتحدي المتمثل في الفجوات بين الريف والحضر، إضافة إلى مسألة الوحدات التعليمية التي تضم نسبة أعلى من الفئات الضعيفة.

103- ومن خلال الاستثمار الداعم للمؤسسات التعليمية المعرضة للخطر الكبير المتمثل في التسرب، في عام 2022، ضمن الجولة الأولى من برنامج المنح الذي يستهدف المدارس الإعدادية المعرضة للخطر الكبير والمتوسط المتمثل في التسرب، اختارت وزارة التعليم 1 415 طلباً؛ وبعندد، وقعت 1 409 عقود تمويل مع المؤسسات التعليمية التي قُبلت طلباتها. وسيتبع هذه المرحلة الأولى دعوتان جديدتان لمشاريع مدارس

معرضة لخطر التسرب ودعوة للمدارس الصغيرة. وستلقى 2 500 مدرسة حكومية على الأقل الدعم وفقاً للاحتياجات والمشاكل المحددة التي تؤدي إلى التسرب وترك المدرسة مبكراً.

104- ولتطوير التعليم المهني والتقني، أقرت منهجية تنظيم المسار المزدوج الكامل والمؤهلات الجديدة الناتجة عن المسار المزدوج الكامل في عام 2022. ووجت دعوة لمشاريع تنافسية بتخصيص مبلغ مالي إجمالي قدره 338 مليون يورو لتحفيز تطوير الاتحادات الإقليمية والجامعات المهنية المتكاملة لخدمتها.

105- وفي سياق الإصلاح المتعلق برقمنة التعليم، سيستفيد 100 000 معلم على الأقل من التدريب على التعليم الرقمي المتكامل والتحول الرقمي بحلول عام 2025 من خلال دورات تدريبية للتعليم عبر الإنترنت، بتمويل يقدر بنحو 80 مليون يورو من الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود.

106- ولوضع معايير التصميم والبناء والمعدات الملائمة للبيئة في نظام التعليم قبل الجامعي، وافقت وزارة التعليم بالفعل على الإطار التشريعي الذي يحدد معايير المعدات للتعليم المبكر والتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي (المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)، بما في ذلك قوائم المعدات التي يجب أن تمتلكها المؤسسات التعليمية لجميع مستويات التعليم الثلاثة، واعتمدت وزارة التنمية المستدامة وحماية البيئة وتخطيط استخدام الأراضي (MoDPWA) اللوائح المتعلقة بتصميم مباني المدارس والمدارس الثانوية وإنشائها وتشغيلها.

107- وفي كانون الثاني/يناير 2023، أقرت الاستراتيجية الوطنية للتعريف البيئي وتغير المناخ 2023-2030 التي تحدد إجراءات واضحة لرفع مستوى التعليم والوعي بالتنمية المستدامة والمسؤولية البيئية بين الأطفال والشباب.

108- وتحدثت البنية التحتية التعليمية أيضاً عن طريق استثمار ممول من خلال الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود التي ستوفر مرافق للفصول الدراسية قبل الجامعية والمختبرات المدرسية وورش العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستجهز مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية المعتمدة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأثاث والمواد التعليمية والرياضية، بعد دعوة تنافسية للمشاريع⁽¹⁷⁾، التي أنهت من مراحلها الأولية في عام 2022. ويبلغ إجمالي المخصصات المالية للدعوة إلى المشاريع 1,068 مليار يورو.

109- وستمكن الدعوة من تجهيز 5 200 مختبر حاسوب و3 600 مدرسة (ابتدائية وإعدادية وثانوية) بمعدات تكنولوجيا المعلومات لرقمنة مصادر التعلم، ومختبرات حاسوب في 909 وحدات تعليم مهني وتقني، و75 000 فصل دراسي بالأثاث، إضافة إلى 10 000 مختبر ومكتب مدرسي في نظام التعليم قبل الجامعي، بما في ذلك مكاتب المساعدة النفسية التربوية. وستعطى الأولوية للمؤسسات التعليمية التي لم تستعد من هذا النوع من الاستثمار في السنوات العشر الماضية.

110- وتهدف التدابير الإضافية المتمثلة في ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم إلى إشراك 19 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و3 سنوات و91 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات، على التوالي، في خدمات التعليم المبكر بحلول عام 2026، من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وزيادة جودة خدمات التعليم المبكر. ولتحقيق الهدف الأول، ستبني 110 دور حضانه وتجهز في إطار الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، بميزانية قدرها 230 مليون يورو.

111- وستنشأ 412 خدمة تكميلية للفئات المحرومة وتجهز وتشغل لزيادة قدرة النظام وجودة خدمات التعليم المبكر، مع تخصيص ميزانية قدرها 103 ملايين يورو.

- 112- ويكرس الاستثمار الثالث في إطار إصلاح نظام خدمات التعليم المبكر لوضع برنامج إيطاري للتدريب المستمر للمهنيين العاملين في خدمات التعليم المبكر الموحدة والذي سيدرب من خلاله 19 950 عضواً إضافياً من أعضاء هيئة التدريس وغير الأعضاء فيها.
- 113- ووقعت وزارة التعليم عقداً بشأن المساعدة التقنية مع البنك الدولي لتنفيذ إصلاح حوكمة نظام التعليم قبل الجامعي وإضفاء الطابع المهني على الإدارة، بوسائل منها برنامج تدريب وتوجيه للمديرين والمفتشين.
- 114- وبالنسبة للتعليم العالي، فإن الاستثمار الذي يهدف إلى رقمنة الجامعات وإعدادها للمهن الرقمية في المستقبل سيقدّم منحاً إلى الجامعات للمعدات الرقمية لأغراض التدريس والبحث وتحسين المهارات الرقمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين. وانتهت فترة التعاقد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2022 وبدأ بالفعل تنفيذ المشاريع للجامعات الفائزة البالغ عددها 61 جامعة.
- 115- ومُدد برنامج الوجبات الساخنة على التتابع. وبالنسبة للعام الدراسي 2022-2023، ستشارك 450 مدرسة في البرنامج.
- 116- ووافقت الحكومة على زيادة بنسبة 50 في المائة في عدد المستشارين المدرسيين في مكاتب المساعدة النفسية التربوية.
- 117- وأقر مبلغ إجمالي لتتقل التلاميذ وسداد تكاليف النقل للتلاميذ المقيمين في أسر داخلية أو مضيقة.
- 118- وتتخذ وزارة التعليم، بتمويل من البنك الدولي، مشروع المدارس الأكثر أماناً وشمولاً واستدامة الذي يهدف إلى مساعدة المدارس على تحقيق متطلبات البنية التحتية والوظائف الحديثة من حيث السلامة والمرونة والشمولية والاستدامة من خلال الاستثمارات المتكاملة في إعادة بناء أو تحديث مدارس مختارة، لا سيما تلك المعرضة لخطر الزلازل العالي⁽¹⁸⁾.
- 119- ولتسهيل الاندماج التعليمي للأطفال الذين لم يلتحقوا بنظام التعليم الروماني في العام المنصرم، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ستتنظم مجموعات الإيواء في المؤسسات التعليمية. وفي إطار هذه المجموعات سيعلّم التلاميذ مفاهيم اللغة والثقافة والحضارة الرومانية. وسيدعم هذا الإجراء بشكل خاص أطفال الأسر العائدة من الخارج. ويجري حالياً صياغة المنهجية التي ستضبط تنظيم مجموعات الإيواء.
- 120- وإضافة إلى المخصصات المالية من خلال الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، تدعم الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية الاستثمارات في التعليم.

الأطفال

- 121- أعيد إنشاء الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأطفال وتبنيهم في إطار وزارة الأسرة والشباب وتكافؤ الفرص، بوصفها السلطة المركزية المسؤولة عن حقوق الطفل، ووُفرت لها مخصصات كافية من الميزانية.
- 122- ومع انتهاء الفترة الماضية لتنفيذ الاستراتيجية السابقة لحقوق الطفل، يجري تنفيذ استراتيجية جديدة للفترة 2023-2027؛ ويغطي هدفها العام زيادة مستوى مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات التي تهمهم؛ والحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي بين الأطفال؛ وتحسين صحة الأطفال؛ وزيادة مشاركة الأطفال في التعليم الجيد الجامع؛ ووضع آليات لحماية الأطفال من العنف؛ وتحقيق العدالة المراعية لاحتياجات الطفل وضمان حصول الأطفال على الخدمات العامة الرقمية في ظروف آمنة.

- 123- ونفذت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأطفال وتبنيهم المنهجيات الإطارية المتعلقة بالوقاية والتدخل في سياق فريق وشبكة متعددي التخصصات في حالات العنف الممارس على الأطفال والعنف العائلي، بخصوص الأطفال العاملين والمعرضين لخطر عمل الأطفال، والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال المهاجرين الرومانيين ضحايا أشكال أخرى من العنف في دول أخرى، لربط التشريعات ذات الصلة، والإجراءات الجديدة، ووضع صكوك للأخصائيين العاملين مع الأطفال ضحايا العنف⁽¹⁹⁾.
- 124- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تلقى 65 748 طفلاً في وضع هش خدمات الوقاية، مثل مراكز الرعاية النهارية ومراكز إعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة ومراكز المشورة والدعم للآباء والأطفال وتنظيم الأسرة ومراقبة صحة الحوامل.
- 125- وانخفض عدد الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع انخفاضاً شديداً إلى 349 طفلاً مسجلاً في 30 أيلول/سبتمبر 2022، معظمهم من الأطفال الذين يعيشون مع أسرهم، بحيث ركزت التدابير المنفذة على المستوى الوطني تركيزاً أساسياً على أنشطة الوقاية وتوفير الخدمات المتخصصة (الملاجئ النهارية والليلية أو الحماية المؤقتة، إن لزم الأمر، أو تقديم المشورة أو إعادة الإدماج في النظام المدرسي).
- 126- وسحبت التعديلات القانونية الأخيرة الإذن التشغيلي بدءاً من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لجميع المؤسسات السكنية ذات السعة الكبيرة باستثناء تلك التي تخضع لمشاريع إغلاق جارية. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن إيداع طفل يقل عمره عن سبع سنوات إلا لدى أسرة ممتدة أو بديلة أو أحد الوالدين بالتبني. ويشير الاستثناء الوحيد إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وسبع سنوات والذين لا يمكن إعادة تأهيلهم في نوع آخر من الخدمات إن كانوا يعانون من عجز وظيفي كامل، أو من قيود تحد من قدرتهم على النشاط والمشاركة الكاملة.
- 127- وفي 30 أيلول/سبتمبر 2022، سُجِّلَ على المستوى الوطني 73 868 طفلاً يُقيم والدوهم في الخارج. وكان معظمهم (96 في المائة) في رعاية أقاربهم أو شخص عينه والدوهم، في حين أن جزءاً صغيراً فقط منهم مشمول في نظام الحماية الخاصة.
- 128- وفي إطار الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، ستُنشَأ شبكة من 150 مركزاً للرعاية النهارية على مستوى المجتمع المحلي، ولا سيما في أكثر المجتمعات المحلية حرماناً، لتلبية احتياجات الأطفال الذين يوجد والدوهم في الخارج.
- 129- ونظمت وزارة الداخلية حملات عامة عدة لمنع الاعتداء الجنسي على القاصرين ومكافحته، بالشراكة مع السفارات في بوخارست والمنظمات غير الحكومية: "اللمس غير المرغوب فيه"؛ ومشروع "منع الاعتداء الجنسي وتجنيد المراهقين من خلال شبكات التواصل الاجتماعي"؛ و"Poate te place (ربما يحبونك) لمنع الإساءة إلى القاصرين والنساء؛ و"العنف لا لون له" لمنع العنف المسلط على فتيات الروما ونسائهم.
- 130- وصاغ المعهد الروماني لحقوق الإنسان دليلاً للأطفال والشباب الذين يعيشون في مراكز الحماية الخاصة، وكذلك لموظفيها، يركز على نهج قائم على حقوق الطفل ويسلط الضوء على أهمية المشاركة والإبلاغ عن حالات سوء المعاملة.
- 131- ويوجد في كل مقاطعة ومحافظة في بوخارست خدمة متخصصة واحدة على الأقل للأطفال ضحايا العنف، بما فيه الاستغلال الجنسي: 13 دائرة تسدي المشورة للأطفال ضحايا العنف، منها أربع دوائر خاصة و53 مركزاً للطوارئ للأطفال ضحايا العنف و14 دائرة سكنية أخرى للأطفال ضحايا العنف. ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، يوجد خط اتصال وطني واحد للمساعدة، 119، للإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم أو استغلالهم أو ممارسة العنف عليهم.

- 132- واعتباراً من تموز/يوليه 2022، يتوفر أول مركز من نوع برناهوس (Barnahus) (دار الأطفال) في بوخارست. ويتكون الطاقم ممن يلي: طبيب ومرشد اجتماعي وعالمان من علماء النفس وموظفان إداريان.
- 133- والمجموعات المستهدفة هي الأطفال ضحايا العنف، بما فيه الجرائم، مع التركيز على الاعتداء والاستغلال الجنسيين، والأطفال الشهود، والوالدين وغيرهم من أفراد الأسرة (الأشقاء والأجداد). والخدمات المقدمة في المركز من نوع برناهوس هي كما يلي: مقابلة الطفل في إطار تقييم حالة حماية الطفل (بما في ذلك المقابلة الاستكشافية)؛ ومقابلة الطب الشرعي أو الاستماع إلى الطفل في إطار الإجراءات الإدارية أو القضائية؛ والفحص الطبي الشرعي الذي يهدف إلى تأمين الأدلة للإجراءات الإدارية أو القضائية؛ وخدمات المساعدة للطفل وأفراد الأسرة (غير الجناة).
- 134- ويجري المقابلات مع الاطفال ضباط شرطة ومدعون عامون تلقوا تدريباً محدداً على إجراء المقابلات بطريقة ملائمة للأطفال، باستخدام بروتوكول المعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية، ويراقبها أخصائيون من الفريق المتعدد التخصصات، وأحد الوالدين غير الجاني، والمحامي، من خلال نقل بالفيديو بدار مغلقة؛ ويُقبل تسجيل المقابلات بالفيديو باعتباره دليلاً في الإجراءات القضائية.
- 135- وبدأت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأطفال وتبنيهم في عام 2021 في جمع البيانات المتعلقة بالقاصرات الحوامل والأمهات القاصرات اللاتي طلبن خدمات اجتماعية، لإثبات إجراء يتعلق بالتعاون مع الشرطة وتحديد الاعتداء والاستغلال الجنسيين المحتملين قبل إبلاغ الشرطة.
- 136- وتستفيد جميع الحوامل القاصرات والأمهات القاصرات، سواء في دور التوليد أو خارج نظام الحماية الخاص (حيث الأغلبية) من الخدمات التالية: معلومات عن الحقوق؛ والمشورة الاجتماعية والنفسية والقانونية والوالدية؛ وتسهيل الحصول على الخدمات الطبية المتخصصة (مراقبة الحمل والتقييمات الطبية الدورية).

الأشخاص ذوي الإعاقة

- 137- تواصل الاستراتيجية الوطنية 2022-2027 المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "رومانيا عادلة"، السارية اعتباراً من 15 نيسان/أبريل 2022، تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورصد احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة قدرات الجهات الفاعلة على المستوى المركزي وتنسيق أنشطتها لتطوير وتنفيذ السياسات التي تؤثر على إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى دور الآليات المستقلة لرصد تنفيذ الاتفاقية.
- 138- وهي تعطي الأولوية لتحسين نوعية الحياة وتغيير وضع الأشخاص ذوي الإعاقة من أشخاص غير نشطين إلى أشخاص عاملين من خلال استحداث أنواع جديدة من خدمات الدعم (العمل المدعوم، والتدريب على العمل، والتكيف في مكان العمل)؛ ووضع مواد تدريب لممثلي السلطات المركزية والمحلية المشاركة في التمكين من الوصول إلى البيئة المادية والإعلامية وبيئة الاتصالات ورصده؛ وتقييم احتياجات البيئة المادية والإعلامية وبيئة الاتصالات من التكيف لتحقيق تكافؤ الفرص.
- 139- وتنفذ الوكالة الوطنية للتوظيف (NAE) مشروع "تسهيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل" الذي يهدف إلى زيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم من الوصول إلى البيئة المادية والإعلامية وبيئة الاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين. وتقدم الوكالة المعلومات والمشورة المهنيين، وتوفر خدمات التوظيف، فضلاً عن تدابير الإعانات لأرباب العمل الذين يوظفون ذوي الإعاقات أو الخريجين ذوي الإعاقات. ثم إن جميع تدابير تحفيز التوظيف، مثل مكافآت الاندماج، ومكافآت التوظيف، ومكافآت التنقل، وما إلى ذلك، متاحة أيضاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

140- وفي عام 2021، تحققت الوكالة الوطنية للاستحقاقات والتفتيش الاجتماعي من تيسير التنقل في مباني جميع المديرية العامة للمساعدة الاجتماعية وحماية الطفل، وأشارت إلى 187 تدبيراً صححياً وطُبقت 47 عقوبة؛ ونوعية 295 خدمة اجتماعية موجهة إلى البالغين ذوي الإعاقات في 196 مركزاً سكنياً، و19 خدمة رعاية منزلية، و65 مركزاً نهائياً، و15 خدمة مجتمعية، بالإشارة إلى 193 تدبيراً صححياً.

141- ويستفيد التلاميذ ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة من ظروف الامتحانات المكيفة، بما في ذلك إمكانية استخدام المعدات والبرامج المساعدة، في التقييمات والامتحانات الوطنية، وكذلك في الامتحانات/المسابقات المحلية والوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تزود وزارة التعليم اللجان المسؤولة عن تنظيم الامتحانات بإطار إجرائي موحد سنوياً، لتحقيق تكافؤ الفرص للطلاب ذوي الإعاقات وتوفير الظروف المثلى اللازمة لتنظيم الامتحانات الوطنية وإجرائها.

142- ويستفيد التلاميذ والشباب ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة الملحقون بمؤسسات تعليمية خاصة أو عامة، بمن فيهم الملحقون بالمدارس في مقاطعة غير مقاطعة إقامتهم، من المساعدة الاجتماعية في شكل بدل غذاء يومي، ولوازم مدرسية، وسكن، وملابس، وأحذية، إضافة إلى الإقامة المجانية في المدارس الداخلية أو في مراكز مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة التي تديرها المديرية العامة للمساعدة الاجتماعية وحماية الطفل. وفي عام 2022، مُنح زيادة بنسبة 50 في المائة من المبلغ المخصص لبدل الغذاء اليومي واللوازم المدرسية والملابس والأحذية، على التوالي، للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المؤسسات التعليمية العادية، الذين يعانون أيضاً من إعاقة.

143- ويتوخى مشروع "رومانيا المتعلمة" تنفيذ نظام تدخل تربوي متعدد الخطوات يتكيف مع احتياجات الأطفال ويسمح بانتقال الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة إلى المدارس العادية وإدماجهم الفعال، من خلال إنشاء فريق متعدد التخصصات من المتخصصين في كل مدرسة، ووضع خطط تعليمية فردية وانتقالية، على التوالي، من خلال توفير الموارد والبنية التحتية اللازمة، وعدد كاف من المعلمين الداعمين والمرشدين المدرسيين والمتخصصين للعمل في المدارس.

أفراد الأقليات

144- من بين أهداف الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما للفترة 2022-2027 مكافحة التمييز والمواقف المعادية للروما وخطاب الكراهية بدوافع عنصرية، وكذلك دعم البحث والحفاظ على تراث الروما الثقافي وهويتهم الثقافية وتعزيزهما (مع فصل مخصص عن المصالحة مع الماضي والاعتراف بالرق ومحركة اليهود والاستيعاب القسري للروما خلال النظام الشيوعي)، بالتآزر مع الاستراتيجية الوطنية 2021-2023 لمنع ومكافحة معاداة السامية وكراهية الأجانب والتشدد وخطاب الكراهية. وترصد الاستراتيجية مواقف وسائط الإعلام المعادية للروما والخطاب ذا الدوافع العنصرية. وستمول خطة عمل الاستراتيجية أساساً من الميزانية الوطنية، وستضاف إليها المبالغ الآتية من الاتحاد الأوروبي.

145- وفيما يتعلق بالتعليم، يخصص سنوياً ما يقرب من 3 000 مكان خاص للقبول في التعليم الثانوي ونحو 500 مكان خاص للقبول في التعليم الجامعي من ميزانية الدولة للطلاب الروما.

146- وبت المجلس الوطني لمكافحة التمييز، في اجتهاداته، في اللغة التمييزية في بيان/خطاب/منشور في حق أشخاص من الروما في أكثر من 45 قضية؛ وأصدر 15 حكماً بشأن فصل طلاب من الروما في المدارس.

147- وهناك مشروع قانون يحظر على وجه التحديد الفصل في المدارس على أساس الأصل الإثني في إطار قانون مكافحة التمييز معروض حالياً على البرلمان الروماني.

148- والاستراتيجية الوطنية للإسكان 2022-2050 مبنية على الإدماج الاجتماعي لمنع الفقر الحضري والمساحات السكنية المعزولة المنفصلة عن البنى التحتية العمومية؛ وهي تهدف إلى تسهيل حصول الأشخاص من الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية المهمشة على السكن اللائق.

149- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للفترة 2022-2027 المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والحد من الفقر تدابير محددة من أجل ما يلي: "1" تحسين الصحة العامة وأداء الخدمات الوقائية؛ "2" والحد من ظاهرة الفصل المكاني السكني؛ "3" ومكافحة التمييز في حق الفئات الضعيفة.

150- وتنفذ الوكالة الوطنية للعمالة سنوياً برنامجاً خاصاً مكرساً للمجتمعات المحلية التي تضم عدداً كبيراً من السكان من إثنية الروما، مع التركيز على تيسير توظيف أفراد هذه الفئة وتقديم الإعانات لأرباب العمل، كي يتسنى التوظيف بسرعة أكبر، رهناً بتوافر الوظائف.

151- وتنفذ وزارة التعليم، بالشراكة، مشروع "الأهلية والكفاءة في تعليم اللغة الرومانية للأطفال والتلاميذ المنتهين إلى أقليات قومية في رومانيا"؛ وسيدرّب 6 190 معلماً من المدارس التي تدرس بلغات الأقليات القومية، وكذلك من المدارس التي تدرس باللغة الرومانية حيث يلتحق تلاميذ من الأقليات القومية، بغية تطوير كفاءاتهم في تدريس اللغة الرومانية. وستوضع أيضاً موارد تعليمية لكل أقلية قومية في رومانيا، وستصمم برامج للتدريب أثناء الخدمة وتعتمد وستوضع وتجرب مناهج دراسية بناء على قرار المدرسة، وهو تدبير سيسهم في تدريب المعلمين بهدف منع تغيب الأطفال المعرضين لخطر كبير عن الدراسة وتسربهم، وفي إعداد موارد ومواد تعليمية جديدة.

المهاجرون

152- في 18 آذار/مارس 2022، اعتمدت الحكومة القرار المتعلق بتهيئة ظروف توفير الحماية المؤقتة. وسيستفيد من الحماية المؤقتة على أراضي رومانيا الأجانب وعديمو الجنسية الذين لديهم إقامة قانونية في أوكرانيا، إضافة إلى عديمي الجنسية ومواطني البلدان الأخرى، بخلاف أوكرانيا، الذين استقادوا من الحماية الوطنية في أوكرانيا والذين لا يستطيعون العودة في ظروف آمنة ومستقرة إلى بلدانهم الأصليين.

153- واعتمدت العديد من القوانين التشريعية في عام 2022 لرفع الحواجز العملية التي تحول دون حصول الأطفال ملتمسي اللجوء واللجوء على التعليم:

- منهجية التصديق على الدراسات ما قبل الجامعية للأجانب الذين حصلوا على الحماية الدولية في رومانيا والذين ليس لديهم وثائق تثبت دراستهم أو الذين، لأسباب موضوعية، لا يندرجون تحت الأحكام القانونية الحالية في مجال الاعتراف بدراسات الأجانب والتصديق عليها في رومانيا، وهي تشريعات تتيح إمكانية مواصلة التعليم وتسهيل الوصول إلى سوق العمل؛
- مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم الدراسة، إضافة إلى تنظيم وسيير تلقين اللغة الرومانية للناصرين الذين حصلوا على شكل من أشكال الحماية الدولية أو حق الإقامة في رومانيا، معززة باعتماد منهجية جديدة وإجراء جديد لوضع المناهج والكتب الدراسية واعتمادها وتوزيعها لتلقين اللغة الرومانية للناصرين؛
- منهجية جديدة لتنظيم وسيير تلقين اللغة الرومانية، إضافة إلى إجراء جديد لإعداد واعتماد وتوزيع مناهج تلقين اللغة الرومانية والكتب الدراسية للأجانب البالغين.

154- ويفيد القانونان الأخيران أيضاً الأفراد الذين هم من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد السويسري الذين حصلوا على شكل من أشكال الحماية الدولية أو حق الإقامة في رومانيا.

155- ويمكن للأطفال والشباب الأوكرانيين المشردين الالتحاق برياض الأطفال والمدارس في ظل نفس الظروف التي يتمتع بها الأطفال الرومانيون. ولتيسير إدماج الأطفال الأوكرانيين في نظام التعليم الروماني، يمكن أن يُلَقَّنوا اللغة الرومانية والأنشطة الخارجة عن المنهج داخل المدرسة وخارجها من خلال مفتشيات المدارس.

156- والأطفال الأوكرانيون مؤهلون لجميع برامج الدعم الاجتماعي التابعة لوزارة التعليم؛ وإضافة إلى ذلك، يستفيدون من المنح الدراسية والإقامة في المدارس الداخلية والنقل والمساعدة الطبية في حالة الطوارئ والأدوات الشخصية الأساسية والمشورة والدعم النفسي. وتغطي جميع التكاليف المتعلقة بالالتحاق بالتعليم في المدارس العامة ورياض الأطفال من ميزانية الدولة الرومانية.

157- ولإزالة العقبات المحتملة أمام الانتقال من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، يُعفى الطلاب الأوكرانيون من التقدم لامتحان الوطني في نهاية الصف الثامن.

158- ولتعزيز تدابير دعم اللاجئين الأوكرانيين الذين يختارون البقاء في رومانيا وإدماجهم، اعتمدت الحكومة الرومانية في حزيران/يونيه 2022 الخطة الوطنية لتدابير حماية المشردين من أوكرانيا وإدماجهم التي تركز على تدابير الحماية المتوسطة والطويلة الأجل إضافة إلى توفير الاستجابة للطوارئ.

159- وفيما يتعلق بتيسير التحاق الطلاب الأوكرانيين المشردين بالتعليم العالي، اعتمدت تدابير خاصة لدعم الجامعات الرومانية للسماح بالتنقل الأكاديمي خلال العام الدراسي، إضافة إلى تقديم المنح الدراسية والمشورة والمساعدة النفسية التربوية، حتى يتمكن الطلاب الأوكرانيون من مواصلة دراستهم في الجامعات الحكومية الرومانية (ضمن برامج الجامعات الإنكليزية أو الرومانية) بنفس الشروط التي يخضع لها الطلاب الرومانيون.

160- وبناء على طلب السلطات الأوكرانية، نظمت جامعتان رئيسيتان في رومانيا مركزي اختبار مُحوسَبين عبر الإنترنت للقبول في التعليم العالي في أوكرانيا، ومن ثم نُظمت جلسات قبول للحصول على درجتي البكالوريوس والماجستير خلال صيف عام 2022.

161- ورومانيا، من خلال المركز الوطني للاعتراف بالشهادات ومعادلتها (مركز ENIC-NARIC)، شريكة في مشروع جواز المؤهلات الأوروبي للاجئين (EQPR). والجواز أداة تسهل التحاق اللاجئين بالتعليم وسوق العمل عندما لا يستطيعون تقديم الوثائق اللازمة أو الكافية لمعادلة الدراسات و/أو الاعتراف بها.

Notes

¹ Available at https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/Romania_midterm_report_3rd-cycle.pdf

² Please note the present report will use acronyms for all these institutions; please refer to the Annex.

³ See Annex.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

⁶ Ibid.

⁷ Financed by the "Justice" Program, financed under the Norwegian Financial Mechanism (MFN) 2014-2021.

⁸ See Annex.

⁹ Ibid.

¹⁰ Ibid.

¹¹ Ibid.

¹² Ibid.

¹³ Ibid.

¹⁴ Ibid.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ Call for proposals for the *Provision of furniture, teaching materials and digital equipment in pre-university education establishments*.

¹⁸ See Annex.

¹⁹ Ibid.
